الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
17 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سايكال ..... (أفغانستان)

فيما بعد: السيد مولينا لينياريس (نائب الرئيس) ..... (غواتيمالا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-18284 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (A/73/12 (Part I) و A/73/12 (Part II) و A/73/12/Add.1 و A/73/340)

١ - **السيد غراندي** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): عرض تقريره (A/73/12 (Part I) و A/73/12 (Part II) و A/73/12/Add.1)، فقال إن منح اللجوء من أقدم بوادر التضامن في تاريخ البشرية. بيد أن الخطاب السياسي في الآونة الأخيرة فتح المجال أمام ممارسات التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب ضد اللاجئين والمهاجرين، وهو بذلك يصم أولئك الذين اقتلعوا من ديارهم بأنهم مصدر تهديد. ونتيجة لذلك، يعاد اللاجئون إلى حيث أتوا عند الحدود أو يسجنون أو يُتركون ليهلكوا في عرض البحر. https://undocs.org/A/73/12(PartII).

٢ - وأضاف أن تداخل التشرد المرتبط بالنزاعات وبالعنف مع عوامل أخرى من قبيل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة أدى إلى تدفقات سكانية معقدة يصعب معالجتها. وقد تكبدت البلدان المجاورة الشدائد من أجل استيعاب الوافدين الجدد ومعالجة الأثر المترتب على الخدمات والبنية التحتية وأسواق العمل والبيئة. ويعد تدفق اللاجئين الروهينغيا إلى بنغلاديش خير مثال على ذلك. وبينما استجاب شعب بنغلاديش بسخاء وتعاطف، فإن الاستثمار ضروري لتحسين الفرص الاقتصادية والبنية التحتية المحلية والخدمات الأساسية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وشدد على ضرورة أن تعالج حكومة ميانمار الأسباب الجذرية للأزمة، وأن تعجل بتنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - وانتقل إلى موضوع اللاجئين السوريين، فقال إنه في حين أن احتمال عودة اللاجئين السوريين إلى أوطانهم يلوح في الأفق، فإن الوضع على الأرض لا يزال عاجزاً عن دعم العودة الطوعية والكريمة والمستدامة. وأكد أن المفوضية ستدعم العودة عندما يتحسن الوضع، ولكنها في الوقت نفسه تساعد على تهيئة بيئة مواتية. وأوضح أن بلداناً في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط استضافت ٥,٦ ملايين لاجئ سوري، ولكن التمويل لا يزال غير كافٍ رغم سخاء المانحين.

٤ - واستطرد قائلا إن آلاف اللاجئين والمهاجرين الأفارقة لا يزالون يسافرون عبر البحر الأبيض المتوسط من ليبيا. وفي حين أنه تم تعزيز قوات خفر السواحل الليبية في محاولة للحد من عدد الوافدين إلى أوروبا، فإن المؤسسات الليبية الأخرى لم تحصل على دعم مماثل. ومن ثم يعاد المهاجرون إلى الشواطئ الليبية، حيث يقعوا فريسة للاستغلال والاعتقال في ظروف مروعة. وقد قدمت مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة المساعدة في مثل هذه الحالات، ولكن لا بد من استعادة الاستقرار في ليبيا.

٥ - وأشار إلى موضوع فنزويلا، فقال إن أكثر من ١,٩ مليون شخص غادروا فنزويلا، منذ عام ٢٠١٥، فيما يعتبر أكبر تحرك سكاني في التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية. وقد شاهد المفوض السامي، في زيارة قام بها مؤخرا إلى البلد، كيف أبقت البلدان المجاورة حدودها مفتوحة بسخاء، موفرة ترتيبات اللجوء أو غير ذلك من ترتيبات الإقامة القائمة على الحماية. وأنشأت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، منصة إقليمية للتنسيق بين الوكالات، وعينت ممثلاً خاصاً مشتركاً ليعمل مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل بناء شراكات إقليمية ودعم البلدان المضيفة.

٦ - وأوضح أن مشاركة اللاجئين في العمليات السياسية، من قبيل مفاوضات السلام والانتخابات، يمكن أن تدعم عملية استعادة روابطهم مع بلدانهم. ويبعث على التفاؤل ما جرى مؤخراً من حوار في الخرطوم بين ممثلي اللاجئين السودانيين الجنوبيين والموقعين على اتفاق السلام، وهو حوار يجب أن يستمر. وأعرب عن ترحيبه أيضاً بالمحادثات الأخيرة بين إريتريا وإثيوبيا، ولعلها تؤدي إلى حلول لقضايا النزوح في القرن الأفريقي.

٧ - ونبه إلى ما لقدرة المفوضية على التكيف مع الحقائق الجديدة في الميدان من أهمية بالغة بالنسبة لقدرتها على الاستجابة لأزمات التشرد. وقد شرعت المفوضية في مرحلة جديدة من عملية الإصلاح الخاصة بها، وستتحول بالتالي نحو نموذج لامركزي على مدى العامين القادمين في محاولة لتعزيز المكاتب القطرية. وستُنقل المكاتب الإقليمية من جنيف إلى مناطق كل منها، وستُبسط النظم والعمليات الرئيسية. وعلاوة على ذلك، خصص ما نسبته ٢١ في المائة من النفقات البرنامجية لدى المفوضية للمستجيبين المحليين والوطنيين في عام ٢٠١٧، مقابل ١٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وتتماشى هذه التغييرات مع إصلاحات أوسع نطاقا تجريها الأمم المتحدة.

٨ - وقال أن المفوضية، على الرغم من التزامها النزاهة، فإنها تعمل في بيئات متقلبة وشديدة المخاطرة، تزداد فيها في بعض الأحيان احتمالات الاحتيال والفساد والاستغلال والإيذاء. وأعرب ويلتزم المفوض السامي بمعالجة تلك الجرائم وغيرها من أشكال سوء السلوك. وفي عام ٢٠١٨، أطلقت مبادرةٌ جديدة من أجل إدماج خبرات إضافية في مجال إدارة المخاطر في بعض العمليات، وتم تحسين هيكل الرقابة.

٩ - واستطرد قائلا إن تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في ١٥ بلداً يؤتي ثماره، ويسهم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في تسريع هذا التقدم عن طريق وضع كرامة وحقوق وتطلعات اللاجئين والبلدان المضيفة لهم في صميم استجابة أكثر إنصافا. وأضاف أن مقاربة جديدة شاملة تسمح للاجئين بالمساهمة في مجتمعاتهم الجديدة ريثما يتم التوصل إلى حل لمحنتهم، تأخذ في الحلول محل الممارسة التقليدية المتمثلة في إبقاء اللاجئين في مخيمات بعيداً عن عامة السكان.

١٠ - وأضاف أن الدول اتخذت قرارات إنسانية من أجل استعراض قوانينها وسياساتها، وتوسيع نطاق الوصول إلى البرامج الوطنية وأسواق العمل ونظم الحماية الاجتماعية. وقد حشدت الجهود الجماعية التي يبذلها البنك الدولي والكيانات الإنمائية الثنائية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية نحو ٦,٥ بلايين دولار من التمويل الإنمائي للاجئين والمجتمعات المضيفة. كما بذل القطاع الخاص والجماعات الدينية والمنظمات الرياضية والبلديات الجهود لمساعدة اللاجئين. وقد أدرك القطاع المالي بشكل متزايد أن اللاجئين يشكلون سوقاً لخدمات من قبيل الحسابات المصرفية والقروض التجارية. كما أحرز تقدمٌ فيما يتعلق بالحصول على التعليم، حيث ارتفع معدل التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس الابتدائية من ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي حين أن المفوضية تشعر بعميق الامتنان للأموال التي تلقتها من الجهات المانحة، فإن الثغرة المتنامية بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة إلى ستصل ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٨.

١١ - واختتم قائلا إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يعبر بقوة عن تعددية الأطراف، يُعتبر أول اتفاق من نوعه منذ أكثر من ٥٠ عاما. وهو يعكس توازناً بين مصالح البلدان المضيفة والجهات المانحة وغيرهما، ويسترشد بعقود من الخبرة في معالجة أزمات اللاجئين. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد الاتفاق على إعادة توجيه الانتباه إلى الكرامة والحقوق وحالة الإنسانية المشتركة لسكان العالم من اللاجئين.

١٢ - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها ملتزمٌ بقيادة العالم في جهود المساعدات الإنسانية، في أقرب مكان ممكن من أوطان اللاجئين إلى أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بأمان وطوعا وفي كرامة. وبيّنت أن الولايات المتحدة هي أكبر مانح للمساعدة الإنسانية في العالم كله، حيث قدمت ما يقرب من ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى المفوضية وحدها. ورغم هذه المساهمات، تتسع الثغرة بين الاحتياجات والموارد؛ ولذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لتقاسم الأعباء، وتعزيز اعتماد اللاجئين على الذات، وإنهاء النزاعات.

١٣ - وأعربت عن ترحيب الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية التي فتحت أبوابها أمام تدفق أكثر من مليوني فنزويلي على نحو غير مسبوق. وفي أفريقيا، تعكف إثيوبيا على استكمال إعلان ملزم قانونا لتوسيع إمكانية حصول اللاجئين على فرص العمل والتعليم وغير ذلك من الخدمات الأساسية، وقد سمحت الحكومة مؤخراً للاجئين بالحصول على وثائق ثبوتية. وفي الشرق الأوسط، أصدرت حكومة الأردن ٨٧ ٠٠٠ تصريح عمل للسوريين. أمثلة أخرى على التقدم المحرز ويمكن ملاحظتها في تركيا فيما يتعلق باستضافتها للاجئين السوريين، وفي المبادرة التايلندية من أجل منح الجنسية لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص من عديمي الجنسية.

١٤ - واختتمت قائلة إن الولايات المتحدة تثني على المفوضية لما تبذله من جهود إصلاحية هامة في مجالي الشفافية والمساءلة. وهي تتعهد بالعمل مع الحكومات الأخرى والأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل زيادة فعالية نظام المساعدة الإنسانية.

١٥ - **السيدة إينانتش أورنيكول** (تركيا) قالت إن تقرير المفوض السامي يؤكد على الحجم الهائل للتشريد القسري حول العالم. فبحلول نهاية عام ٢٠١٧، نزح حوالي ٦٨,٥ مليون شخص، واستضافت البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ما نسبته ٨٥ في المائة منهم. وتتفاقم مأساة التشريد الإنسانية بالصعوبات المالية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات المضيفة. ويدعو إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي يعد معلما هاما على الطريق إلى استجابة أكثر فعالية لعمليات التشريد الجماعي، الدول الأعضاء إلى تخفيف العبء الواقع على عاتق

البلدان المضيفة عن طريق تقاسم المسؤولية على نحو منصف. وقد عززت مفوضية شؤون اللاجئين أهداف الإعلان، وذلك من خلال وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإطلاق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

١٦ - وتمشيا مع الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في إسطنبول، تسعى تركيا إلى تعزيز التعاون الفعال بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وفي هذا الصدد، قدمت المساعدة إلى المشردين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واختتمت قائلة إن البلد يستضيف ما يقرب من ٤ ملايين شخص، معظمهم من السوريين، شردتهم النزاعات الإقليمية، مما يجعل تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

١٧ - **السيد دي لا مورا سالسيدو** (المكسيك): قال إن المكسيك تعمل مع مفوضية شؤون اللاجئين، فيما يتعلق بالنزوح من المثلث الشمالي (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس)، لضمان أن يكون نظام اللجوء الخاص بها أكثر إنسانية وكفاءة وقدرة على الدفاع عن حقوق ملتمسي اللجوء واللاجئين وتلبية احتياجاتهم. وفي سياق الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول، تدعم المفوضية المكسيك في تحديد مقدمي الطلبات وتسجيلهم، وتقديم معلومات عن حقهم في طلب اللجوء. واختتم قائلا إن المكسيك نفذت مؤخراً أيضا برنامج ''أنت في بيتك''، الذي يمكن بموجبه للاجئين البحث عن عمل مؤقت والحصول على رقم تسجيل فردي، مما يمكنهم من الوصول إلى الخدمات العامة والمأوى.

١٨ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المسؤولية عن مساعدة اللاجئين ينبغي ألا يتحملها عدد قليل من البلدان دون غيرها على أساس القرب الجغرافي من بلدان المنشأ. وينبغي ألا تؤخذ الضيافة التي قدمها عدد قليل من البلدان النامية على مدى العقود الماضية على أنها أمر مسلم به، وهي ليست عذرا لكي تتنصل الدول الأخرى من مسؤولياتها. وفي الوقت الذي كانت فيه نفس البلدان التي أسفرت سياساتها عن أعداد كبيرة من اللاجئين تغلق أبوابها في وجوههم، ينبغي أن يكون الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وسيلة لتعزيز التضامن بين الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم الملموس إلى البلدان والمجتمعات المضيفة.

١٩ - **السيد العجمي** (قطر): قال إن بلده يثني على المفوضية السامية لما بذلته من جهود في وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يشكل أساسا لتقاسم الأعباء فيما بين جميع الدول الأعضاء على نحو منصف ومرن. وفي هذا الصدد، واصلت قطر، تمشيا مع إيمانها الراسخ بمبادئ العمل الإنساني، تقديم المساعدة الإنسانية من خلال مؤسساتها الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة من قبيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تود قطر التأكيد على أهمية تعزيز وصول اللاجئين إلى النظم التعليمية الوطنية، وإزالة العقبات التي تحول دون تسجيل أطفال اللاجئين في برامج التدريب المهني.

٢٠ - **السيدة نيكولاي** (رومانيا): قالت إن وفد بلدها يثني على الجهود التي بذلتها مفوضية شؤون اللاجئين من أجل وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، نظرا لأن التحدي العالمي المتمثل في التشريد القسري يتطلب رداً جماعياً. ويمنح اعتماد الاتفاق وتنفيذه الأمل لأولئك الذين أجبروا على الفرار من ديارهم، ويعزز الدعم المقدم للمجتمعات المحلية المضيفة من خلال تقاسم المسؤولية على نحو منصف ويمكن التنبؤ به. واختتمت قائلة إن رومانيا ملتزمةٌ بحماية اللاجئين ودعمهم بوصفها جهة مانحة ودولة إعادة توطين ومناصرة لبرنامج العمل الإنساني.

٢١ - **السيد ميلاد** (ليبيا): قال إن وفد بلده يتفق مع ما ورد في التقرير فيما يتعلق بالحاجة إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا، وهو يذكّر المجتمع الدولي بالتزاماته في هذا الصدد. فالظروف المستقرة تجتذب العمالة إلى البلد، مما يجعل عمليات عبور البحر المتوسط الخطرة غير ضرورية لأولئك الذين يعبرون الصحراء في رحلاتهم إلى الشمال. وعلاوة على ذلك، ستتمكن ليبيا من زيادة استثماراتها الأجنبية، بمجرد توفر الظروف الملائمة، مما يوفر فرص عمل للمهاجرين في بلدانهم الأصلية وينقذ حياتهم.

٢٢ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن وفد بلده يتفق مع التقييم الذي أجراه المفوض السامي وخلص فيه إلى ضرورة أن يقابَل السخاءُ الذي تبديه المجتمعات المضيفة بدعم يمكن التنبؤ به وحسن التوقيت بدرجة أكبر، وهو يوافق على أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يشق مساراً لا رجعة فيه نحو ذلك الهدف. واختتم بأن الاتفاق يحقق توازناً بين المشاركة الطوعية والنداءات المشروعة الموجهة للدول من أجل وضع إطار قوي لتقاسم المسؤولية؛ فالتحديات الراهنة تتطلب التزاما جديدا بتعددية الأطراف.

٢٣ - **السيد لي جويل** (جمهورية كوريا): قال إنه يتعين على الدول أن تضاعف جهودها المشتركة من أجل التصدي للتحديات الخطيرة الناجمة عن الأزمات الإنسانية الجديدة. وترحب جمهورية كوريا

بجهود المفوضية للتوصل إلى توافق في الآراء واسع ودائم بشأن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فهو وثيقة توفر أساسا سليما لوضع استراتيجية أشمل وأكثر تنسيقا في التعامل مع أزمة اللاجئين العالمية.

٢٤ - وتابع قائلاً إن المفوض السامي، خلال الزيارة التي قام بها إلى جمهورية كوريا مؤخرا، ناقش هو والحكومة صراحةً مسائل اللاجئين، وأكد الطرفان من جديد تعاونهما القوي. وتعرب جمهورية كوريا عن تقديرها للتوجيهات الموضوعة خصيصا لهذه المسألة، والتي تقدمها المفوضية إلى الدول الأعضاء التي تتعامل مع مسائل حماية اللاجئين. وقد زادت مساهماتها المالية لدعم اللاجئين وضاعفت حصتها السنوية في إطار برنامجها التجريبي لإعادة التوطين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن المهم بشكل خاص التعامل مع اللاجئين ذوي احتياجات الحماية الخاصة، مثل النساء وضحايا العنف الجنسي.

٢٥ - **السيد فوروموتو** (اليابان): قال إن حكومة بلده ترحب بالقيادة والمشاركة البناءة من جانب المفوضية والدول الأعضاء في صياغة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وتتطلع إلى تنفيذه العملي. وتولي اليابان أهمية خاصة لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وهو جزء لا يتجزأ من الاتفاق، وتشيد بالبلدان المضيفة التي تنفذ ذلك الإطار.

٢٦ - وأوضح أن اليابان تولي أهمية كبيرة لربط الأنشطة الإنسانية بالعمل الإنمائي. ففي زامبيا، عملت المفوضية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي معا على تقديم الدعم للاجئين وتيسير اندماجهم المحلي. وأعرب، في ذلك الصدد، عن اهتمام وفد بلده بالاطلاع على خطط المفوض السامي للتوسّع مستقبلا في الجهود التعاونية مع الجهات الشريكة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف.

٢٧ - **السيد سبارب** (ليختنشتاين): قال إنه، وفقا للتقرير، فإن أكبر حالات الطوارئ الإنسانية وأسرعها نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتمثل في فرار مئات الآلاف من لاجئي الروهينغيا من ميانمار إلى بنغلاديش، حيث يعيشون في مخيمات مكتظة ذات بنية تحتية وخدمات محدودة. وقد وصل العديد منهم في حالة بدنية وعقلية تبعث على القلق. ويتحدث التقرير بحق عن سخاء شعب بنغلاديش في استضافة أولئك اللاجئين. وتساءل قائلا ما الذي يمكن للمجتمع الدولي القيام به من أجل تحسين أوضاع أولئك اللاجئين، ولا سيما من يعيش منهم في كوكس بازار، وما الذي يلزم عمله لتيسير عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة إلى ميانمار؟

٢٨ - **السيد فرناندیث – ثينكه** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن وفده يؤيد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فهو يمثل مظهرا هاما من مظاهر الإرادة السياسية لتعزيز التضامن مع اللاجئين ومع المجتمعات المضيفة، وأشاد بالمفوضية للعملية الجامعة والشفافة والشاملة التي أدت إلى وضع ذلك الاتفاق. وعلى مدى العامين الماضيين، أدى التطبيق العملي لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين إلى نتائج ملموسة لصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ويتطلع الاتحاد الأوروبي حاليا إلى تنفيذ الاتفاق من خلال اتخاذ الجمعية العامة للقرار الجامع الذي أعدته المفوضية. وذلك سيكون مؤشرا على تحول هام نحو طريقة جديدة في العمل على حماية اللاجئين. وأعرب عن شعور الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالفخر لأنه يشكل جماعيا أكبر جهة مانحة للمساعدة الإنسانية، حيث إنه يقدم ما يربو على نصف مجموع التمويل الإنساني على الصعيد العالمي.

٢٩ - **السيد ثين** (ميانمار): قال إن خروج اللاجئين عام ٢٠١٧ من ميانمار إلى بنغلاديش، والذي يشير إليه التقرير، هو بطبيعة الحال نتيجة للعنف الناجم عن الهجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان على قوات الأمن. وأعرب عن قلق ميانمار الشديد إزاء المشردين، ولا سيما النساء والأطفال. وقد وقعت حكومة بلده ثلاثة اتفاقات ثنائية مع بنغلاديش وأجرت التحضيرات اللازمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين. وفي حزيران/يونيه، وقعت ميانمار مذكرة تفاهم مع المفوضية ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنحت هاتين الوكالتين إمكانية الوصول إلى ٤٩ قرية بحيث يمكن إجراء التقييمات.

٣٠ - وتابع قائلاً إن الفريق العامل المشترك بين ميانمار وبنغلاديش يقوم في الوقت الراهن بزيارة إلى كوكس بازار للبت في الجدول الزمني للإعادة إلى الوطن، وقد اجتمع الفريق بالنازحين لإطلاعهم على التحضيرات الجارية في ولاية راخين من أجل عودتهم. بيد أن متحدثا باسم الأمين العام ذكر، في اليوم السابق، أن الظروف في راخين ليست مواتية بعدُ للعودة. وهذا التشاؤم غير بنّاء.

٣١ - **السيدة ألفين** (جزر القمر): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يمكن أن يسفر عن تقاسم الأعباء والمسؤوليات بصورة أكثر إنصافا مع البلدان التي لا تزال تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. ويلاحظ الفريق بقلق الثغرة التمويلية البالغة ٥١ في المائة من احتياجات العمليات المتعلقة

باللاجئين في أفريقيا لعام ٢٠١٨، وهي لا تزال تؤثر على إيصال المساعدة الإنسانية. وأكدت على الأهمية الحاسمة للأموال غير المخصصة في منح المفوضية المرونة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة. ويجب أيضا تعزيز تقديم المساعدة الإنمائية للبلدان المضيفة في سياق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

٣٢ - وأشارت إلى أن إعادة التوطين أداة هامة للحماية، وتحث المجموعة الدول الأعضاء، في حال قدرتها، على إتاحة مزيد من الفرص لإعادة التوطين، كوسيلة لمنع حدوث تنقلات ثانوية خطيرة. ورأت بأن العودة الطوعية المستدامة إلى الوطن وإعادة الإدماج هما الحل المفضل لأوضاع اللاجئين. وهو حل يتطلب مساعدة إنسانية تتجاوز عملية الإعادة إلى الوطن، كمل يتطلب التعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، في بلدان الأصل والبلدان المضيفة. وتشجع المجموعة المجتمع الدولي على تقديم دعم مجدٍ لتلك الجهود، كما تشجع المفوضية على مواصلة الاضطلاع بدورها الحفاز.

٣٣ - ونبه إلى أن الزيادة الأخيرة في التدفقات المختلطة للمهاجرين واللاجئين، عن طريق البر والبحر، تتطلب اهتماما عاجلا. ويجب أن تبذل بلدان المقصد جهودا أكبر بكثير لتوسيع القنوات القانونية للهجرة بهدف الحد من عدد الأشخاص الذين يقومون برحلات تودي بهم إلى الهلاك. كما يجب على الدول الأعضاء تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. وفي ذلك الصدد، تناشد المجموعة المفوضية بأن تتعاون بشكل وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الاستجابة لهذه التنقلات المختلطة.

٣٤ - **السيدة ملفالد** (النرويج): قالت إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين هو نهج جديد للاستجابة لاحتياجات اللاجئين على الصعيد العالمي. والنرويج مسرورة للغاية لرؤية أن الاتفاق يستند إلى مبادئ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، ويضع المبادئ التوجيهية لتنفيذها. ويتمثل التحدي في زيادة الدعم وتحقيق نتائج على الأرض. وقد اتخذت خطوات هائلة إلى الأمام من جانب البلدان التي طبقت إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين؛ وتقدم هذه البلدان مثالا يحتذى به للدول الأعضاء الأخرى.

٣٥ - وتتطلع النرويج إلى المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام ٢٠١٩، الذي ينبغي اغتنامه فرصةً لحشد المزيد من الدول لدعم مساعدة اللاجئين وحمايتهم. فقد ظلت البلدان المضيفة الرئيسية، ولمدة طويلة جدا، تتحمل ذلك العبء، بدعم من عدد صغير من الجهات المانحة. ويجب أن يتقدم مزيد من الدول إلى المساهمة. ويتساءل وفد بلدها عن السبل التي تمكن من زيادة عدد البلدان المشاركة في برامج إعادة التوطين، وكفالة المشاركة المجدية، من ذلك أن تتعهد المنظمات غير الحكومية والجهات الإنمائية الشريكة بتقديم التبرعات. ومما يشجّع النرويج خاصةً ذلك التعاون بين المفوضية والبنك الدولي على مدى السنوات القليلة الماضية؛ ويودّ بلدها رؤية البنك الدولي يقوم بدور قوي، لا في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين فحسب، ولكن أيضا في تتبع الوفاء بالتعهدات، وإعداد الإحصائيات لعمليات التقييم المستقبلية.

٣٦ - **السيد غالاغر** (أيرلندا): قال إنه، في الوقت الذي يُشكك فيه، أحيانا، بجدوى النهُج المتعددة الأطراف في حل المشاكل، فإن بلده يعتقد أنه لا يمكن إيجاد حل دائم إلا بالعمل سويا. وتبقى أيرلندا مناصرا فاعلا لاتفاق قوي مدعوم عالميا. ويمكن للنموذج الذي يقدمه الاتفاق لتقاسم المسؤوليات والأعباء أن يحقق نتائج إيجابية لصالح اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، على حد سواء. وسيساعد التنفيذ الكامل للاتفاق في معالجة الأنواع الجديدة من تنقلات اللاجئين، كما أن أيرلندا، بوصفها جهة مانحة، ترى ميزة كبيرة في اتفاق تمّ التأكيد عليه وتنفيذه عالميا. وبغية الاستفادة من الدروس المستقاة من إعلان نيويورك ومن إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، ومع التوصل إلى اتفاق بخصوص الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، سأل عن الخطوات التالية التي ستُتخذ في تنفيذه.

٣٧ - **السيدة فايز زاد** (أفغانستان): قالت إنها تود أن تؤكد للمفوض السامي دعم وتعاون وفد بلدها الكاملين. ففي السنوات الأخيرة، تفاقمت أزمة اللاجئين العالمية. وقد انضمت أفغانستان إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وكذلك إعلان نيويورك وباقي الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا. وسألت عما يلزم من تدابير مشتركة أخرى لمعالجة محنة اللاجئين، إضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية.

٣٨ - **السيد كريستودوليديس** (اليونان): قال إن اليونان دللت، منذ بداية الأزمة، على التزامها الراسخ بتوفير استجابة فعالة وبالوفاء بالتزاماتها الدولية كبلد مضيف، مسترشدة في ذلك بمبدأي التضامن والإنسانية. وقد حسنت اليونان، بالتعاون الوثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي، إطارها القانوني والمؤسسي. كما سرّعت عملية منح اللجوء، ونفذت استراتيجية وطنية لإدماج اللاجئين،

الأمر الذي تيسره إتاحة الوصول إلى دورات اللغة اليونانية والتدريب المهني والتعليم العام. وقد رحبت المجتمعات المحلية ترحيبا حارا باللاجئين وبطالبي اللجوء. وكما هو مبين في التقرير، فإن من الضروري توفر عمل منسق وجماعي، إلى جانب تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي، في حينه وعلى نحو يمكن التنبؤ به، استنادا إلى مبدأي التضامن وتقاسم الأعباء والمسؤوليات. وسيكون الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين أداة للعمل المتعدد الأطراف بشأن النهوض بحماية اللاجئين.

٣٩ - **السيد غروت – سميث** (المملكة المتحدة): قال إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين سيوفر معالجةً لمسألة النزوح القسري على نحو أكثر استدامة وفعالية. وسيعزز اعتماد اللاجئين على الذات، ويدعم المجتمعات المضيفة السخيّة، ويحسّن تقاسم الأعباء والمسؤوليات. كما سيعطي الأولوية لفرص العمل والتعليم لجميع المتضررين من أزمة اللاجئين، وتوفير خدمات أفضل لهم، مما يتيح للاجئين بناء حياة كريمة في أماكن أقرب إلى وطنهم، ويسهل عليهم العودة وإعادة البناء في بلدانهم الأصلية. وشدد على أن الاستجابة لمسألة نزوح اللاجئين هي مسؤولية عالمية، ويدعو وفد بلده البلدان الأخرى إلى التقدم لتحمل تلك المسؤولية، لأنه لا يجوز ترك المسألة لحفنة من البلدان المانحة والبلدان المضيفة. وتؤيد المملكة المتحدة أهداف الاتفاق العالمي، كما أن المنتدى العالمي الأول للاجئين سيوفر منبرا هاما للمساعدة في توسيع قاعدة الدعم وتنفيذ التعهدات اللازمة لمواجهة هذا التحدي. فمن مصلحة الجميع كفالة استجابة أكثر إنصافا.

٤٠ - **السيدة بطواف** (الجزائر) قالت إن التقرير لا يناقش تأثير اللاجئين في البلدان المضيفة، ولكنه يركز، بدلا من ذلك، على دور البلدان المانحة. ولذلك، ينبغي أن يتضمن تقرير العام القادم دراسة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية على البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان التي وردت عليها أعدادٌ كبيرة من اللاجئين، خلال مدة طويلة من الزمن. ولا يعير التقرير، في مناقشته للمساعدة المقدمة إلى اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا، اهتماما كافيا لمنطقة شمال أفريقيا، التي تعتبر ملاذا للفارين من النزاعات ونقطة عبور لمن يأملون في الوصول إلى أوروبا. وتأمل الجزائر في أن يدرج هذا الموضوع في التقرير المقبل.

٤١ - ونبهت إلى أنه، على الرغم من أن المفوضية قامت بزيارة مخيمات اللاجئين الصحراويين وحاولت التثبت من أعدادهم في عام ٢٠١٧، فإن التقرير يتضمن أرقاما وإحصائيات عفا عليها الزمن. ولذلك، فإن وفد بلدها يأمل في أن يغطي المفوض السامي تلك المسألة في التقرير المقبل.

٤٢ - **السيد أجايي** (نيجيريا): أعرب عن سرور وفد بلده برؤية التقرير يعترف بأن عددا من المشردين داخليا تمكنوا من العودة إلى ديارهم في نيجيريا. وأعلن أن بلده ملتزم التزاما راسخا بالتأهيل الشامل للمشردين داخليا. وخطة بخاري هي خطة عمل لتشجيع وتعزيز رعاية المتضررين، وهي تمثل أكبر برنامج وطني للتأهيل والتعمير في أفريقيا. وتثني نيجيريا أيضا على المفوض السامي للاعتراف بقيمة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية كوثيقة جماعية تيسر فهم الحاجة إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع مراحل خطة التنمية الدولية، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

٤٣ - **السيدة غوبل** (ألمانيا): قالت إن التقرير يدل على الجهود الدؤوبة التي تبذلها المفوضية لتوفير الحماية والمساعدة للمشردين قسرا وعديمي الجنسية. ويكنّ وفد بلدها أشد الاحترام لجميع موظفي المفوضية الذين غالبا ما يعملون في بيئات صعبة وخطرة. وتوجد أعداد قياسية من الأشخاص الذين تثير أوضاعهم القلق؛ والاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية هائلة ومعقدة، كما أن الوصول إلى من هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة لا يزال محدودا. وأثنت على الضيافة المستمرة التي تقدمها البلدان المضيفة الرئيسية، ورحبت بالتقدم الكبير الذي أحرزته البلدان التي تطبق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وقد تحملت ألمانيا نصيبها من المسؤولية عن طريق دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء العالم، وعن طريق زيادة حصتها في إعادة التوطين واستضافة اللاجئين. وسيواصل بلدها الإسهام بنصيبه.

٤٤ - **السيدة البوشيخي** (المغرب): سألت كيف ترى المفوضية سبل الانطلاق بالاتفاق نحو آفاق مستقبلية. وأعربت عن الترحيب بالجهود التي تبذلها المفوضية في سبيل تعزيز التنسيق مع الدول الأعضاء، وتساءلت عن الطريقة التي تتوخى بها المنظمة تقوية مكاتبها الإقليمية. كما تساءلت عن الإجراءات التي اتخذتها المفوضية لتسجيل اللاجئين في المخيمات.

٤٥ - **السيدة هابتيمريم** (إثيوبيا): قالت إن الحماية الدولية للاجئين والبحث عن نُهُج جديدة وحلول دائمة، ينبغي أن يسترشدا بمبدأ تقاسم المسؤولية على نحو منصف. وسيكون الاتفاق العالمي

المقترح بشأن اللاجئين، والذي تؤيده إثيوبيا تأييدا كاملا، عاملا أساسيا في وضع ذلك المبدأ موضع التنفيذ، وينبغي أن يكون بمثابة إطار لتحقيق الأهداف الأربعة لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

٤٦ - وأشارت إلى ما تعاني إثيوبيا حاليا من نقص في التمويل بنسبة ٧٥ في المائة، مما يؤثر تأثيرا خطير على جهودها الرامية إلى توفير المساعدة الإنسانية الحيوية وفرص كسب العيش للاجئين والمجتمعات المضيفة، على حد سواء. وينبغي أن يظل للحفاظ على القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وتقديم المساعدة الحيوية، أهميةٌ محورية في سياق عملية البحث عن الحلول. وأعربت عن أملها في أن يمكّن الاتفاق العالمي إثيوبيا من معالجة بعض التحديات الخطيرة التي تواجهها في مجال الحماية، وهي تحديات ناجمة عن النقص في التمويل. ويمكن أيضا التوسع في المساعدة الإنمائية المقدمة من البنك الدولي وجهات أخرى لتشمل بلدان المنشأ، فمن شأن ذلك أن يمكن إثيوبيا من كفالة العودة وإعادة الإدماج بطريقة مستدامة. وفيما يتعلق بإعادة التوطين، تشجع إثيوبيا استخدام شتى أنواع السماح بالدخول، ولا سيما لمّ شمل الأسر، كوسيلة لتوفير الحماية الدولية في سياق الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين.

٤٧ - **السيد رحمان** (بنغلاديش): قال إن وفد بلده يقدر الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل دعم أكثر من مليون شخص من اللاجئين والمشردين قسرا الذين فروا من ولاية راخين إلى بنغلاديش. وأعلن أن من المقرر أن تبدأ قريبا العودة الطوعية للأفراد الذين تحققت ميانمار من وضعهم وأن المفوضية ستضطلع بدور حاسم في التأكد من الطابع التطوعي للعودة. والتمس معرفة آراء المفوض السامي بشأن ما إذا كانت الظروف في ولاية راخين مواتية للعودة، بعد التقييم الأولي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية في ٢٣ قرية. وأعرب عن قلق بنغلاديش إزاء عبء اللاجئين الذي تتحمله البلدان الفقيرة بشكل غير متناسب وإزاء تقلص المساحة المتاحة لإعادة التوطين. وأضاف أن بلده، بوصفه بلدا مضيفا يخضع لحالة لجوء ممتدة، مهتم بالعمل الذي يجري حاليا لوضع منهجية لقياس وحصر مساهمات الجهات المانحة والبلدان المضيفة استنادا إلى الأدلة التجريبية. وفي الختام، تساءل عن الكيفية التي ستساعد بها الشعبة الجديدة المعنية بالمرونة والحلول في معالجة أوجه عدم المساواة في تقاسم الأعباء وثغرات التمويل الملحة.

٤٨ - **السيدة نوردلند** (السويد): قالت إن التقرير كان مصدر إلهام استُرشد به في التغييرات على القرار الجامع الذي يعمل وفد بلدها على تيسيره. وأعربت عن تقديرها للمواضيع المدرجة تحت بند الحماية، واقترحت أن تُدرج في العام التالي إشارة إلى الرجال والفتيان فيما يتعلق بتدابير مواجهة العنف الجنسي والجنساني، بالنظر لضرورة معالجة هذه المسألة بشكل منهجي. واعتبرت إعادة التوطين أداة مهمة لتقاسم الأعباء والمسؤوليات ويأمل وفد بلدها في أن تتسنى الاستفادة من تجارب الآلية المشتركة لدعم بلدان إعادة التوطين الناشئة، التي تدعمها السويد، في وضع استراتيجية الثلاث سنوات لإعادة التوطين. وأشارت إلى أن السويد تدعم مكتب المفتش العام وجهود إدارة المخاطر منذ أمد طويل. وأضافت أن التدابير المتخذة للتصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين تستحق التقدير الشديد. وانتقلت إلى موضوع انعدام الجنسية، فقالت إن السويد انضمت إلى مجموعة البلدان التي تعمل على تنفيذ حملة ''أنا أنتمي''. واختتمت قائلة إن السويد تدعم الصفقة الكبرى بقوة ويسرها أن تلاحظ أن المفوضية أيضا تدعمها بقوة، إذ أن بلدها الذي لا يزال من أكبر الجهات المانحة للمفوضية على أساس ثنائي وهو يشعر بالقلق إزاء ثغرات التمويل.

٤٩ - **السيد سواريس مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده مندهش من المعلومات التي عُرضت بخصوص فنزويلا. فحقوق الإنسان تستخدم كمبرر لتغيير النظام بدعم من حكومة الولايات المتحدة. وأضاف يقول إن المفوض السامي يبدو وكأنه لا يدرك، إلى حد مثير للاستغراب، أن الأحوال المعيشية للشعب الفنزويلي تتدهور نتيجة للتدابير القسرية الانفرادية. وأضاف إن المصادر التي أُخذت منها الأرقام لم تُذكر وإن الأعداد مشكوك في صحتها، حيث إن الحكومات التي قدمتها تعارض بوضوح الحكومة الدستورية في فنزويلا. فأوضح أن الأرقام المتعلقة بالأشخاص الذين يغادرون فنزويلا يوميا تهدف إلى تبرير تنفيذ تدخل إنساني من النوع الذي شوهد في العراق أو سورية أو ليبيا. وأشار إلى حالة أوغندا، فقال إن مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تلاعبتا بالإحصاءات، ومن الواضح أن الشيء نفسه يحدث في حالة فنزويلا. واختتم معلناً رفض بلده استغلال وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية، لحقوق الإنسان، فهذا الاستغلال لن يؤدي إلا إلى نزع غطاء الشرعية عن عمل تلك الوكالات.

٥٠ - **السيد غراندي** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه يأمل في أن توضع الصيغة النهائية للقرار الجامع في أسرع وقت ممكن كي يتسنى المضي قدما نحو اعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين وتنفيذه. فالاتفاق ليس أداة استجابة لحالات الطوارئ فحسب؛ إنما سيساعد أيضا في إيجاد حلول مستدامة. وأضاف أن دعم الجمعية العامة للاتفاق في الأسابيع المقبلة كلما زاد، زادت معه فعالية تنفيذ الاتفاق، بالنظر إلى أنه سيستفيد من توافق الآراء.

٥١ - وأكد إن الاتفاق سيكون بالغ الأهمية للجميع، بما أن المسؤولية لا يُمكن أن تترك لعدد قليل من الجهات المانحة والبلدان المضيفة. وتعدّ البلدان التي تستضيف الكثير من اللاجئين، مثل إثيوبيا وجمهورية إيران الإسلامية والمكسيك وتركيا، صاحبة مصلحة مهمة جدا في هذه العملية. وأعرب عن امتنانه الشديد للبلدان التي تعهدت بتقديم الدعم المالي، وخاصة الولايات المتحدة، التي تبقى أكبر الجهات المانحة والتي زادت بالفعل ما تقدمه من دعم، والاتحاد الأوروبي وألمانيا. وأكد أن التمويل سيظل على أهمية بالغة في ظل الأزمات المتعددة الممتدة في شتى أنحاء العالم. وأشار إلى أن الكثير من الوفود ركزت على النهج البديل التي بدأ يتشكل حول الاتفاق وحول إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، الذي ينطوي على تعبئة موارد إنمائية إضافية من خلال مؤسسات مثل البنك الدولي والوكالات الإنمائية الثنائية. وأوضح قائلا إن الفكرة هي تكثيف تعبئة موارد التنمية - التي يجري توجيهها لحالات اللاجئين والمجتمعات المضيفة ولكنها لا تقدَّم من خلال المفوضية - وخصوصا في المجالات ذات الأولوية مثل التعليم والعمالة والبيئة.

٥٢ - وانتقل إلى الحديث عن إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، فقال إنه يُطبّق الآن في ١٥ بلدا ومن خلال نهجين إقليميين وهما: اللاجئون الصوماليون والجزء الشمالي من أمريكا الوسطى. وقد ثبت أن التعبئة ممكنة، حيث تمت تعبئة ما مجموعه ٦,٥ بلايين من الدولارات، لسنوات متعددة، وهو ما يتجاوز ما تستطيع المفوضية تعبئته في عام واحد في العادة. وقد اتسع نطاق التحالف بين المتعاملين مع مسألة اللاجئين في تلك البلدان أكثر من أي وقت مضى. كما تمكنت المفوضية من تعبئة مؤسسات القطاع الخاص في الأماكن التي نجح فيها ذلك بشكل خاص، مثل إثيوبيا. وقال إن تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، الذي سبق اعتماد الاتفاق، أظهر مدى أهمية هذا الاتفاق وأثره الإيجابي. وقال أيضا إن البلدان الخمسة عشر التي اعتمدت الإطار رسمت معالم الطريق، وهو يأمل أن تقتدي بها البلدان الأخرى في تطبيق الإطار. وأعرب عن اتفاقه التام مع ممثل إثيوبيا في أن نفس الحلول يمكن توسيعها لتشمل حالات الإعادة إلى الوطن. وتجري الجهود بالفعل في هذا الاتجاه في أفغانستان، التي طلبت أن تعتمد الإطار مع كونها بلد منشأ للاجئين، حيث يتمثل التحدي في حالتها في ضمان استدامة العودة. وهذا احتمال مثير للاهتمام ويحمل في طياته الكثير من الإمكانات.

٥٣ - وذكر أن تبسيط عملية الاعتراف بالمؤهلات التعليمية في البلدان المضيفة يمثل مسألة رئيسية بالنسبة لقطر، التي تعد من الجهات المانحة الهامة لبرامج التعليم. وأكد أن التعليم يحتل مكانة مركزية في إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وأن المفوضية تعمل على ذلك في حالات مختلفة وأنها تحقق بعض النجاح.

٥٤ - وواصل كلامه قائلا إن المفوضية تقدر أيما تقدير مذكرة التفاهم التي وقعتها في ميانمار بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد بدأوا هناك في إجراء جولتين من التقييم في منطقتين من مناطق منشأ اللاجئين، وهم الآن بصدد البدء في جولة ثالثة. وينبغي تسريع وتيرة تنفيذ العملية، ويلزم زيادة تيسير إمكانية الوصول حتى يتسنى إجراء التقييمات. وبالتوازي مع ذلك، يجب معالجة العقبات الأساسية التي تقف في طريق العودة، مثل انعدام حرية التنقل والقدرة على الوصول إلى سوق العمل والخدمات لدى مجتمع الروهينغيا. وإذا لم تُعالج هذه العقبات، وحكومة ميانمار وحدها هي التي تستطيع معالجتها، فلن تتهيأ الظروف المواتية للعودة ولن يقرر الناس العودة طواعية، مهما تقول المفوضية في هذا الموضوع. وأعرب عن امتنان المفوضية لبنغلاديش لأنها عرضت المساعدة في التحقق من الطابع الطوعي للعودة، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع بنغلاديش في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان إيجاد حل للأشخاص الذين لا يزالون في مخيمات المشردين في ميانمار؛ فتمكين هؤلاء من العودة إلى ديارهم مع التمتع بحرية التنقل والقدرة على الوصول إلى الخدمات سيرسل إشارة إيجابية للآخرين.

٥٥ - وتكلم عن إعادة الهيكلة والإصلاح، فقال إن هناك قرارات اتخذت فيما يتعلق بالخطوط العريضة مثل نقل المكاتب الإقليمية إلى مواقع أقرب إلى نقاط التنفيذ. ويجري العمل حاليا على إعداد تصميم إعادة الهيكلة ومن المأمول فيه أن يكون جاهزا في كانون الثاني/يناير للتنفيذ خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وعند بلوغ تلك النقطة، سيكون من الممكن تقديم المزيد من التفاصيل. وبقدر الإمكان،

سيكون نقل المكاتب الإقليمية متسقا مع الوجود الإقليمي الحالي لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى ومع تعزيز المكاتب القطرية التي يجري تشجيعه من خلال إصلاح الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين. غير أن هذا جانب واحد فقط من الإصلاح؛ والجوانب الأخرى لا تقل عنه أهمية. ويجري العمل حاليا على إنشاء الشعبة الجديدة المعنية بالمرونة والحلول لزيادة الاستثمار في العلاقة مع المنظمات الإنمائية والوكالات الإنمائية الثنائية وفي البحث عن حلول أكثر استدامة. وستقوم هذه الشعبة بتجميع أنشطة كانت تضطلع بها شعب مختلفة فيما سبق.

٥٦ - واسترسل قائلا إن تسجيل اللاجئين يعد من المهام الرئيسية التي تدعمها المفوضية في البلدان المضيفة. ويجب أن يتم التسجيل بموافقة الدولة المضيفة، فهي مسؤولة عن تحديد هوية اللاجئين وإحصاء عددهم. غير أن المفوضية تقدم المشورة وتوصي بالتسجيل حيثما كان ذلك ممكنا. وتوصي أيضا بأن تُستخدم في ذلك التكنولوجيا الرقمية المتقدمة، التي اختُبرت بالفعل في الأردن وأوغندا.

٥٧ - وأشار إلى أن المكسيك بلدٌ تُطبق فيه بالفعل المبادئ الأساسية للاتفاق. وتعمل المفوضية مع حكومة المكسيك لتعزيز قدرتها على التعامل مع الزيادة في تدفق الأشخاص القادمين من الجزء الشمالي من أمريكا الوسطى. وأشار إلى أن الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول، الذي هو أحد التطبيقات العملية للاتفاق، يهم أيضا البلدان المجاورة، سواء كانت بلدان منشأ أم بلدان مقصد. وذكر أن طلبات اللجوء في المكسيك ارتفعت وأن المفوضية تقدر تعاونها مع المكسيك بشأن هذه المسألة الحرجة.

٥٨ - وتكلم عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، فقال إن عمل المفوضية مع الأشخاص الذين يغادرون البلد، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، يجري من منظور إنساني بحت. وأوضح أن المفوضية ليس لديها أي نهج سياسي وأنه يرفض رفضا قاطعا أي اتهام لها بالتسييس. وقد رأى بنفسه أن الناس يصلون ولديهم احتياجات إنسانية. وأعرب عن سعادته لتواجد المفوضية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، حيث تعمل مع الحكومة بشأن السكان اللاجئين فيها، والذين استضافتهم بكرم على مدى عقود من الزمن. وبالمثل، ستواصل المفوضية العمل مع البلدان التي تستضيف الآن الفنزويليين بروح إنسانية.

٥٩ - وتكلم عن الخطوات المقبلة، فقال إن المنتدى العالمي الأول للاجئين سيُعقد في نهاية السنة الأولى بعد اعتماد الاتفاق بمشاركة جميع أصحاب المصلحة لاستعراض حالة تنفيذ الاتفاق. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن يكون المنتدى وسيلة جماعية لضمان أن يحقق الاتفاق نتائج ملموسة وأن يحدث أثرا حقيقيا في حياة اللاجئين والأشخاص الذين يتمكنون من العودة إلى بلدانهم في إطار حلول مستدامة.

٦٠ - *تولى رئاسة الجلسة السيد مولينا لينارس* (غواتيمالا)، نائب الرئيس.

٦١ - **السيد فرناندیث – ثينكه** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد ألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا، فقال إن التشرد القسري ظاهرة عالمية لا يمكن أن يتصدى لها بفعالية إلا المجتمع الدولي ككل، غير أن البلدان النامية ما زالت هي التي تستضيف الغالبية العظمى من اللاجئين وهي التي تتحمل العبء الأكبر للتشرد القسري. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة دعوة المفوض السامي إلى المزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ويعتبر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين تجسيدا هاما لإرادة المجتمع الدولي السياسية وطموحه إلى تعزيز التضامن مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

٦٢ - وأشار إلى إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين فقال إنه أصبح عاملا محفزا للتغيير حقق نتائج إيجابية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالارتياح إزاء التدابير المتخذة لتشجيع تحسين إدماج اللاجئين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فذلك سيؤدي إلى نتائج أفضل لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وإلى إعداد اللاجئين بشكل أفضل لما يُحتمل من عودة وإعادة إدماج.

٦٣ - وأثنى على البلدان الخمسة عشر التي تطبق بالفعل إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين لما أبدته من روح قيادية وكرم. ويؤدي الاتحاد الأوروبي دوره، فهو يطبق هذا النهج فعلاً في شؤونه الخارجية وقد أطلق إجراءات جديدة لتقديم مساعدات متعددة السنوات تقترب قيمتها من ٢٥٠ مليون يورو في البلدان التي تطبق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وعلاوة على ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من ٧٠٠ مليون يورو في صورة مساعدات غير إنسانية في عام ٢٠١٧ إلى البلدان المضيفة الرئيسية، بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية التي يقدمها الاتحاد والدعم المالي الكبير الذي تقدمه الدول الأعضاء فيه والأعمال الكبيرة التي تقوم بها. كما يظل

الاتحاد الأوروبي داعما قويا للنهُج الإقليمية لتعزيز التعاون. فقد قام الصندوق الاستئماني الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية ومرفق اللاجئين في تركيا، التابعان للاتحاد الأوروبي، بتعبئة ٧,٥ بلايين يورو، تشمل مساهمات كبيرة من الدول الأعضاء في الاتحاد.

٦٤ - ويشجع الاتحاد الأوروبي المفوضية على مواصلة بناء الشراكات مع الجهات الفاعلة في العمل الإنمائي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى تعزيز عملها مع المجتمعات المضيفة ومع اللاجئين أنفسهم. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد بتنامي الشراكات مع البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٥ - واستدرك قائلا إنه مع التقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي في اتجاه التعامل مع مسألة التشرد بطريقة أكثر قوة وقابلية للتنبؤ، يجب بذل المزيد من الجهود لمنع التشرد ومعالجة أسبابه الجذرية. فمجتمع العمل الإنساني لا يمكنه أن يحل مشكلة التشرد بمفرده، ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالجمع بين الأدوات السياسية والإنسانية والإنمائية. وأشار إلى أن المشردين داخليا يمثلون أغلبية الذين تشردوا قسرا وهم عادة أكثر عرضة للخطر من غيرهم. وأعرب عن تشجيع الاتحاد الأوروبي للمفوضية على المضي قدما في تنفيذ توصيات الاستعراض التنفيذي لعملها في بيئات التشرد الداخلي.

٦٦ - وتابع قائلا إن كون تمويل المفوضية لا يزال مستقرا يعد دليلا واضحا على كفاءة المنظمة ومعارفها ومهاراتها وبرهانا على الثقة في المفوض السامي وموظفيه. ومع ذلك، لا تزال الثغرة بين الاحتياجات والموارد كبيرة بصورة غير مقبولة. ويجب أن تنظر البلدان المانحة في تقديم دعم أكبر ويمكن التنبؤ به وأكثر مرونة. ويجب أن تواصل المفوضية توسيع قاعدة الجهات المانحة، والتوسع في مصادر التمويل، بما يشمل تعبئة التمويل من القطاع الخاص، وأن تواصل زيادة كفاءتها وفعاليتها، تمشيا مع التزامات الصفقة الكبرى.

٦٧ - وفي الختام، كرر التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي القوي للمفوضية ولقضية حماية اللاجئين وأعرب عن تقديره العميق للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين يعرضون حياتهم للخطر دائما لمساعدة المحتاجين.

٦٨ - **السيد سيروتي** (سويسرا): أعرب عن شكر وفد بلده لموظفي المفوضية على التزامهم الثابت تجاه النازحين وعديمي الجنسية، لا سيما وأنهم كثيراً ما يتعرضون في أداء مهمتهم للعنف أو التخويف.

٦٩ - وقال، فيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، إن سويسرا ترحب بتجديد التأكيد على العناصر الرئيسية في حماية اللاجئين، بما في ذلك الحق في طلب اللجوء، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، واحترام مبادئ العمل الإنساني. وترحب أيضاً بكون الاتفاق يتناول أشكالاً أخرى من النزوح القسري. واعتبر أن اعتماد نهج جماعي هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات العالمية الحالية، وتدعو سويسرا جميع الدول إلى تجديد التأكيد على هذا الاتفاق من خلال القرار الجامع وإلى الالتزام بتنفيذه.

٧٠ - وأضاف قائلاً إن سويسرا نفسها تعمل على تنفيذ تدابير مختلفة، ويتضح ذلك في زيادة استثمارها في التعليم، بما في ذلك في حالات الطوارئ، واستفادة اللاجئين أيضاً منه. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل البلد دعم المفوضية مالياً، كما أن أكثر من ٤٠ في المائة من هذا الدعم غير مخصص. كما أطلقت مشاريع في بلدان وسياقات معينة تم فيها تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، ودعمت مبادرة الحلول الدائمة في الصومال.

٧١ - ويرحب وفد بلده بالتأكيد على الأهمية المحورية للحماية. فالسلامة والكرامة هدفان رئيسيان للعمل الإنساني كله. ويكتسي ما توفره المفوضية من قيادة في مجال الحماية في منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني أهمية بالغة، بما في ذلك ما يتصل بالنظام القانوني الدولي الذي يحمي اللاجئين.

٧٢ - وواصل قائلاً إن سويسرا تدعم المفوضية في جهودها لمكافحة الغش والفساد، وعلى وجه الخصوص في مكافحة إساءة معاملة النازحين والتحرش الجنسي داخل المنظمة. ويلاحظ وفد بلده الإصلاحات الرامية إلى نقل الكفاءات إلى مواقع أقرب على المستوى الميداني، ويهو شجع المفوضية على تعزيز مكاتبها الإقليمية على نحو فعال دون إضعاف قدرتها العالمية. وتمثل السلامة التقنية لبرامج المفوضية في مجالات مثل المياه والصرف الصحي والمأوى جزءا أساسياً من ولاية الحماية المنوطة بها.

٧٣ - واختتم مشيراً إلى أن عدد النازحين يبلغ ضعفي عدد اللاجئين، وترحب سويسرا بالإشارة إلى خطة العمل التي بدأ تنفيذها في الآونة الأخيرة من أجل النهوض بالوقاية والحماية وإيجاد الحلول فيما يتعلق بالنازحين، كما ترحب بالدور القيادي الذي تضطلع به المفوضية في هذا الصدد. ويأمل وفد بلده في الإسهام في إعادة تركيز الاهتمام على احتياجات النازحين وتحفيز العمل في هذا المجال على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

٧٤ - **السيد موتوا** (كينيا): قال إن وفد بلده يلاحظ مع القلق أن بلداناً منخفضة ومتوسطة الدخل تستقبل ٨٥ في المائة من اللاجئين على الصعيد العالمي وأن ٦٣ في المائة من اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية يعيشون في ١٠ بلدان تتحمل عبء أزمة اللاجئين العالمية على الرغم من العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

٧٥ - وأضاف قائلاً إن كينيا ترحب بإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين على النحو الوارد في إعلان نيويورك، ولا سيما لكونه مصمماً من أجل تعزيز حماية اللاجئين ومساعدتهم، مع التركيز في الوقت نفسه على تقديم الدعم للاجئين والبلدان المضيفة والمجتمعات في بلدان المنشأ بصورة منصفة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. وبالمثل، لاحظ مع الامتنان أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ يدمج للمرة الأولى إدماجاً كاملاً اللاجئين وعديمي الجنسية بصفتهم من الفئات المستهدفة. بحماية اللاجئين الصوماليين وإيجاد حلول دائمة لهم وإعادة إدماج العائدين منهم في الصومال.

٧٦ - وتابع قائلاً إن كينيا تنفذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين على الصعيد الإقليمي من خلال إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقد استضافت منذ استقلالها عدداً كبيراً من اللاجئين الهاربين من النزاعات في بلدان مجاورة. وتستضيف كينيا حالياً ٤٣١ ٩٠١ من اللاجئين، وهو عدد في تراجع نتيجة الاتفاق الثلاثي الذي وقعته حكومتا كينيا والصومال مع المفوضية في عام ٢٠١٣، فقد يسّر هذا الاتفاق العودة الآمنة والطوعية لما يقارب ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين طيلة السنوات الممتدة منذ ذلك الحين.

٧٧ - وأعلن أن حكومة بلده ملتزمة بتحسين اعتماد اللاجئين على الذات وإدماجهم في كينيا، ولا سيما عن طريق إنشاء المستوطنة البشرية المتكاملة في كالوبيي ليستفيد منها اللاجئون وسكان محافظة تركانا. وهي تيسر المركز القانوني للاجئين الذين لديهم طلبات مشروعة للحصول على الجنسية و/أو الإقامة في كينيا عن طريق الزواج أو النسب، وتنفذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بقبول غير المواطنين في مؤسسات التعليم والتدريب الأساسي في كينيا، وهي مبادئ مصممة لتيسير التحاق اللاجئين وسائر غير المواطنين بالمدارس الكينية.

٧٨ - وذكّر بأن كينيا لا تزال تواجه تحديات مرتبطة باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك التدهور البيئي والاستغلال المفرط للموارد الشحيحة. ويمكن مستقبلاً أن تتحول هذه التحديات إلى نزاع بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، مع تحول مخيمات اللاجئين إلى أرض خصبة للتطرف والتجنيد على يد الجماعات الإرهابية. واختتم قائلاً إنه مع استمرار ارتفاع الأعداد العالمية للاجئين الذين تشملهم ولاية المفوضية، لا بد للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها الدولية وأن تدعم جماعياً اللاجئين والبلدان المضيفة وبلدان المنشأ والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في حماية اللاجئين ومساعدتهم وإدماجهم وإعادتهم المحتملة إلى بلدان المنشأ وإعادة إدماجهم فيها.

٧٩ - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إن العالم يشهد حالياً أعلى مستويات النزوح على الإطلاق، فقد تجاوز عدد النازحين بسبب النزاعات المسلحة ٢٥,٤ مليون، ونصفهم دون سن الـ ١٨.

٨٠ - وأضافت قائلة إن الحروب وانتهاكات حقوق الإنسان وحالات اللجوء الممتدة قد أصبحت متجذرة. وتحولت أزمة اللاجئين العالمية إلى كارثة، فمئات الآلاف من الأشخاص يهربون من الحرب والاضطهاد في سوريا وميانمار وفلسطين وأفغانستان وجنوب السودان. وتستحق التحديات الإنسانية غير المسبوقة التي يطرحها النزوح الواسع النطاق مزيداً من الالتزام من جانب المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل لمحنة الأشخاص المتنقلين.

٨١ - ونبهت إلى أنه في الوقت الذي تواصل فيه بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل استضافة أغلبية اللاجئين على الصعيد العالمي، فإن العديد من الدول المتقدمة النمو تأخذ، على ما يبدو، منحى معاكساً إذ تشهد تزايداً في معدل رفض طلبات اللجوء وتسريعاً في إجراءات الترحيل.

٨٢ - وتابعت قائلةً إن بلدها أظهر سخاءً لا مثيل له باستضافته للاجئين الأفغان لمدة تزيد على أربعة عقود، إذ فتح الأبواب والقلوب لما أصبح أكبر وجود ممتد للاجئين في أي مكان في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وترى باكستان في توفير الملاذ لمن هو في حاجة إليه واجباً إنسانياً ودينياً على حد سواء، وهي تواصل تيسير استفادة الإخوة والأخوات الأفغان من التعليم والرعاية الصحية وفرص كسب العيش. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية، تواصل حكومة باكستان وشعبها الإعراب عن التضامن وحسن الضيافة، وهو دليل على احترام مبادئ الحماية الدولية للاجئين. وفي إطار استراتيجية

الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان، ستواصل باكستان التعاون مع حكومة أفغانستان والمفوضية من أجل تيسير العودة الطوعية بأمان وكرامة ومن أجل إعادة الإدماج المستدام في أفغانستان.

٨٣ - وأعربت عن قلق باكستان إزاء جهود البعض في المجتمع الدولي بحثاً عن ''أدوات مالية مبتكرة''. إذ ينبغي عدم إثقال كاهل البلدان المضيفة للاجئين، و ٨٥ في المائة منها بلدان نامية، بديون إضافية. ويكتسي الحفاظُ على التمييز بين المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية أهمية بالغة.

٨٤ - واختتمت قائلةً إن الأزمة الناجمة عن اللاجئين الوافدين حديثاً تستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة، لكن المجتمع الدولي ينبغي ألا يغفل ضرورة الوفاء بالتزامه بإيجاد حل لحالات اللاجئين الممتدة. ويستلزم التوصل إلى حل مستدام لأزمة اللاجئين نهجاً شاملاً يعالج الأسباب الجذرية للتشرد وينبغي أن يشمل تسوية النزاعات وتسوية المسائل السياسية التي طال أمدها.

٨٥ - **السيد سكيتينو** (إيطاليا): قال إن عدد اللاجئين والنازحين قسراً في العالم يرتفع بوتيرة مثيرة للفزع وهو يشكل تحدياً غير مسبوق يستوجب نهجاً شاملاً متعدد المستويات، إلى جانب استجابة إنسانية منسقة تستند إلى مبادئ الشراكة والتضامن والمسؤولية المشتركة.

٨٦ - وأضاف قائلاً إن إيطاليا، بحكم موقعها الجغرافي، تعرف جيداً التحديات التي تطرحها تدفقات الهجرة المختلطة المكثفة. وعلى مدى السنوات الماضية، لم يدخر بلده جهداً لإغاثة الأشخاص في البحر، وإنقاذ أرواح المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، ومحاربة المهربين، وحماية الأشخاص المتنقلين، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وتوفير بدائل اقتصادية لكبح نموذج الأعمال القائم على الاستفادة من الهجرة غير النظامية والتهريب. وأشار إلى أن الممرات الإنسانية، التي أنشئت في هذا السياق، مبادرة فريدة ومبتكرة أوصلت الهاربين من النزاعات المسلحة والظروف المهددة للأرواح إلى إيطاليا بطريقة آمنة ومنظمة ونظامية. فقد رحبت روما بأكثر من ١ ٥٠٠ من اللاجئين، معظمهم في حالات ضعف، ومنهم النساء والأطفال غير المصحوبين.

٨٧ - وأكد على ضرورة إعادة صياغة الاستجابة الدولية لمسألة الأشخاص المتنقلين على وجه الاستعجال استناداً إلى مبدأ تقاسم المسؤولية على نحو أكثر إنصافاً، وهو مبدأ مجسد في إعلان نيويورك. فقد آن الأوان لكي يفي المجتمع الدولي بواجب تنفيذ تلك الالتزامات. ورحب بالنتائج الإيجابية لتطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في ١٥ بلداً، اقتناعاً منه بأنه الطريق الصحيح للمضي قدماً.

٨٨ - وأعتبر الاتفاقَ العالمي بشأن اللاجئين خطةَ عمل سليمة وشاملة ومتعددة القطاعات وعملية. ويستند إطار التعاون الدولي الذي ينشئه هذا الاتفاق إلى مبادئ والتزامات وتفاهمات مشتركة بشأن مسألة اللاجئين، بما في ذلك بشأن أبعادها الإنسانية والإنمائية والمتصلة بحقوق الإنسان، وسيتيح أيضاً أكبر قدر من التعاون الإنمائي بوصفه مكملاً للمساعدة الإنسانية. كما سيوفر حلولاً دائمةً لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وسيزود هذه المجتمعات بالدعم المناسب والمستدام والقابل للتنبؤ به.

٨٩ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يؤيد بناء على ذلك تأييداً تاماً مضمون الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وأهدافه ويتطلع إلى اعتماده، إلى جانب القرار الجامع للمفوضية، في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وستقدم إيطاليا الدعم وتتعاون بنشاط تحقيقاً لهذه الغاية.

٩٠ - **السيد المصطفى** (العراق): قال إن بلده يؤكد مجدداً التزامه بالصكوك الدولية المتعلقة بعودة اللاجئين الطوعية إلى ديارهم وقد اتخذ خطوات لتيسير العودة الطوعية للاجئين العراقيين. كما بذلت السلطات العراقية جهوداً استثنائية لحماية اللاجئين ومساعدتهم، وعملت بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة على ضمان حصولهم على الخدمات الأساسية. وأشار إلى أن قوات الأمن العراقية، في حربها العادلة ضد العصابات الإرهابية المنتمية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فتحت ممرات آمنة للمدنيين واستطاعت إعادة الكثير من الأسر النازحة إلى مناطق سكناهم. ويدعو العراق المجتمع الدولي للوقوف بحزم في حربه ضد الإرهاب والعمل على توثيق الانتهاكات التي يرتكبها الإرهابيون ضد اللاجئين والنازحين.

٩١ - وأكد أن العراق، على الرغم من التحديات التي يطرحها الإرهاب والظروف الاقتصادية الحالية، يواصل الترحيب باللاجئين السوريين ويعاملهم معاملة المواطنين العراقيين في السكن والدراسة. ووفقاً لأحدث الإحصاءات، وصل عدد النازحين السوريين إلى نحو ٢٤٨ ٠٠٠ نازح وهم موزعون على مختلف المحافظات العراقية. واختتم مشيداً بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والدول

الأعضاء في تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين الوارد في إعلان نيويورك.

٩٢ - **السيد سيتنيكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن عودة ملايين السوريين مسألة ملحة ينبغي أن تكون بمنأى عن التسييس. ودعا المفوض السامي والمنظمات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام بقوة إلى مبادرة سوريا وروسيا المتعلقة بعودة اللاجئين السوريين والنازحين.

٩٣ - ويرى الاتحاد الروسي أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين سيساعد على حماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية في جميع أنحاء العالم وعلى تحسين وضعهم، إلى جانب كفالة اضطلاع المفوض السامي بولايته بمزيد من الكفاءة. ويرحب وفد بلده على الخصوص بإدراج أحكام بشأن الحاجة إلى البحث عن تسويات سياسية للنزاعات وإلى تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنشأ من أجل وقف تدفقات النزوح القسري وتشجيع اللاجئين على العودة الطوعية إلى ديارهم وإعادة الاندماج في المجتمع. بيد أن مفهوم المسؤولية المشتركة محاولةٌ لإلقاء المسؤولية على الآخرين. فوضع الهجرة المعقد في أوروبا إنما نتج عن تدخل بلدان غربية معينة بصورة غير مسؤولة وغير قانونية في الشؤون الداخلية لبلدان ذات سيادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف زعزعة استقرارها والإطاحة بحكومات لا تسير على هواها. فالدول المتورطة في ذلك التدخل هي التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مساعدة الضحايا، ولا سيما منهم اللاجئون والنازحون.

٩٤ - وتابع قائلاً إن قرار قبول اللاجئين ينبغي أن تتخذه الدولة المضيفة وفقاً لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية. فاللاجئون الذين لا تتعرض حياتهم أو حريتهم للخطر لا يمكن قبولهم إلا بناء على موافقة حرة من جانب الدولة المستقبلة وفي امتثال تام لمبدأ سيادة الدولة. ولا ينطبق مبدأ عدم الإعادة القسرية على حالة عودة اللاجئين إلى الدول الآمنة التي أتوا منها ولا تحدده الاختيارات الشخصية؛ فهو يستند إلى عوامل موضوعية تتصل بالدولة التي يحملون جنسيتها. وحتى عند الوفاء بمعايير تلك العوامل الموضوعية، يحق لأي دولة طرد اللاجئين لأسباب مشروعة عندما يشكلون خطراً على البلد أو عند إدانتهم بارتكاب جريمة خطيرة بشكل خاص. ولا شك أن حقوق اللاجئين لا تشمل مرتكبي جرائم ضد السلام أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو من ثبتت إدانتهم بارتكاب أفعال تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ولا تنطبق التزامات الدولة بضمان حقوق العمل للاجئين وتوفير الضمان الاجتماعي والمساعدة الحكومية لهم إلا على اللاجئين المقيمين بصورة قانونية في إقليمها.

٩٥ - ولفت الانتباه إلى أن القانون الدولي لا يقر بأن تغير المناخ وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية من أسباب الهجرة. ولا توجد حتى الآن بيانات علمية موثوقة ومقبولة عالمياً تبين وجود علاقة مباشرة بين تغير المناخ ونزوح السكان أو حتى أسبقية العوامل البيئية كعامل محرك للنزوح.

٩٦ - واختتم مشدداً على أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لن يكون صكاً ملزماً قانوناً. فالاتحاد الروسي لا يعتبر نفسه ملزماً بأي التزامات قانونية أو مالية أو غيرها من الالتزامات بموجب ذلك الاتفاق، لا سيما الالتزامات التي لا تتماشى مع مصالحه الوطنية وتشريعاته والتزاماته الدولية.

٩٧ - **السيد الفصام** (الكويت): قال إن وفد بلده يتفق مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري وتهيئة الطرق المبتكرة لتعزيز العودة الطوعية والكريمة. وقد أعربت الكويت على مدى عقود عن قلقها إزاء عدم الاستقرار في اليمن، وقدمت الدعم الإنساني والإنمائي؛ وفي عام ٢٠١٨، قدمت إلى الشعب اليمني ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية التي تم توزيعها عن طريق كيانات الأمم المتحدة. واعتبر أن كلا من تداعيات الانقلاب في اليمن والفشل في إيجاد حلول سياسية قد أسهم في تدهور غير مسبوق في الحالة الإنسانية.

٩٨ - وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي فشل في التوصل إلى حل للأزمة السورية التي تدخل عامها الثامن. وقد أدى النزاع إلى نزوح أكثر من ١٢ مليون شخص. وأشار إلى أن الكويت استجابت للأزمة الإنسانية منذ البداية، واستضافت ثلاثة مؤتمرات دولية للجهات المانحة وترأست مؤتمرين لاحقين. وبلغ إجمالي المساعدات المالية التي قدمتها الكويت منذ بداية الأزمة ١,٦ بليون دولار. وعملت الكويت أيضا في مجلس الأمن للتخفيف من معاناة الشعب السوري عن طريق رعاية قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي يدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية ووضع حد للأعمال العدائية.

٩٩ - وتابع قائلا إن الكويت ترأست في نيسان/أبريل وفدا إلى كوكس بازار في بنغلاديش وإلى ولاية راخين في ميانمار للتحقق من نطاق أزمة الروهينغيا الإنسانية. وأشار إلى أن الوفد شاهد خلال

زيارته مدنا وقرى مدمرة واستمع إلى تقارير عن ارتكاب جرائم شنيعة. واختتم كلامه بالإعراب عما يساور الكويت من قلق بالغ إزاء وجود أكثر من ٧٣٠ ٠٠٠ نازح في بنغلادش، فهذه الأزمة هي أسوأ كارثة إنسانية شهدها العصر الحديث.

١٠٠ - **السيد دانغ** سون ترونغ (فييت نام): قال إن أزمة اللاجئين الحالية تمثل تحديا عالميا، بالنظر إلى آثارها الإنسانية والاقتصادية والأمنية. فبحلول نهاية عام ٢٠١٧، أُجبر عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم على ترك منازلهم، واضطر بعضهم إلى الاستعانة بخدمات المهربين هربا من الاضطهاد أو طلبا للحماية، مما عرّضهم لمخاطر من قبيل الإساءة والاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان والإيذاء وحتى الموت.

١٠١ - وأضاف قائلا إن فييت نام ملتزمة بالتعاون الدولي في مجال الاستجابة لقضايا اللاجئين وقد أسهمت في المشاورات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. واعتبر أن من الضروري توخي الشفافية في منح صفة اللاجئ وفي إيجاد تمييز واضح بين المهاجرين الهاربين من بلدانهم لأسباب اقتصادية واللاجئين. ويجب إنشاء آلية لتقاسم الأعباء، بما في ذلك التمويل والإسهام في الموارد، مع تجنب حدوث أي تداخل مع الآليات أو العمليات الدولية الحالية التي تعمل على نحو يتسم بالكفاءة.

١٠٢ - وتابع قائلا إنه يأمل في أن يسهم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بمجرد اعتماده، في حماية اللاجئين وحل المشاكل الأساسية على أساس التعاون والتضامن الدوليين. واختتم كلامه قائلا إن فييت نام، بوصفها دولة عضوا مسؤولة، انضمت إلى إعلان نيويورك وستنفذ الإجراءات اللازمة لاعتماد هذا الاتفاق.

١٠٣ - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن النزوح الجماعي، ومعظمه في البلدان النامية، يواصل زعزعة استقرار الأمن الإقليمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ورأى أن معالجة مسألة اللاجئين تتطلب التعامل بشكل ملائم مع أسبابها الأساسية من قبيل النزاعات وتغير المناخ والاختلالات العالمية. وأشار إلى أن تحسين أوجه التنسيق والتآزر بين المفوضية ووكالات التنمية يمكن أن يساعد في التوصل إلى حل طويل الأجل مع الاستمرار في الوقت ذاته في تلبية الاحتياجات الطارئة للاجئين.

١٠٤ - وأضاف قائلا إنه يجب أن تتحمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد مسؤولياتها استنادا إلى التزاماتها الدولية ووفقا لقدرات كل منها، وينبغي الحفاظ على الطابع الإنساني للآليات والصكوك المتعلقة بحماية اللاجئين من أجل تفادي التسييس. وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة لمعالجة المشكلة المتنامية والمعقّدة التي يطرحها النزوح البشري، ينبغي أن تركز المفوضية على ولايتها الأساسية المتمثلة في توفير الحماية والمساعدة للاجئين، بدلاً من توفيرهما للأشخاص الذين يثير وضعهم القلق أو للمهاجرين.

١٠٥ - ولاحظ ببالغ القلق حالات الطوارئ في بعض بلدان العبور حيث يتعرض اللاجئون والمهاجرون للعنف وسوء المعاملة. وفي هذا الصدد، ما فتئت إريتريا تطلب من المفوضية التعاون في إجلاء الإريتريين الموجودين في ليبيا الذين سجلوا أسماءهم للعودة الطوعية إلى الوطن لدى السفارة الإريترية فيها. وحث المفوضية على التعاون الكامل وإيلاء نفس القدر من الاهتمام لجميع المواطنين الذين تقطعت بهم السبل في المناطق المتأثرة بالنزاع في ليبيا.

١٠٦ - وتابع قائلا إن إريتريا تنتهج سياسة العودة الطوعية إلى الوطن لرعاياها وتعارض حالات الإعادة القسرية أو الطرد. وبالرغم من الترحيب الذي يلقاه الإريتريون الذين يختارون العودة إلى بلدهم الأصلي، لا تزال المفوضية والمنظمات الأخرى تدعي أن العائدين الإريتريين يتعرضون للاضطهاد، وهو ما يثير استياء كبيرا لدى حكومة بلده. وقد تم دحض هذا الادعاء من جانب عدة بلدان أوروبية أعادت النظر في سياساتها بعد إرسال بعثات لتقصي الحقائق إلى إريتريا.

١٠٧ - ومضى يقول إنه يجب على المفوضية أن تعمل مع البلدان المعنية قبل إصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأهلية. وينبغي أن تسعى إلى الحصول على توضيحات بشأن السياسات من تلك البلدان بدلاً من التخمين بشأنها أو طلب معلومات وتفسيرات من أطراف ثالثة. وبموجب معايير الأهلية الخاصة بالمفوضية، يصنَّف المهاجرون الاقتصاديون الإريتريون على أنهم لاجئون حقيقيون، وهو أمر لا يزال يسهم بشكل كبير كعامل جذب له أثر كبير. وفي حالات النزوح الناجمة عن ذلك، عانى المهاجرون المتوجهون إلى أوروبا معاناة لا توصف على أيدي المتجرين والمهربين. ولذلك فإنه يكرر التأكيد على طلبه بأن تعيد المفوضية النظر في مبادئها التوجيهية القطرية بشأن إريتريا وأن تقوم بتصويبها.

١٠٨ - واسترسل قائلا إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يمكن أن يكون بالفعل رمزا لمزيد من الالتزام بحل مسألة اللاجئين. ومع ذلك، يتطلب الأمر إرادة سياسية وجهدا مشتركا لتحديد حلول طويلة

الأجل ومستدامة للحروب، والنزاعات الممتدة، وانتهاكات حقوق الإنسان، ونزعة المغامرة العسكرية الرامية إلى تغيير الأنظمة.

١٠٩ - **السيد ثين** (ميانمار): قال إن بلده يعتبر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين مجموعة مهمة من المبادئ التوجيهية للتعامل مع مشكلة اللاجئين. ورأى أن من الضروري تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية والجهات الفاعلة في مجال السلام لمواصلة بذل جهود الوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة. وينبغي أن تتحمل الدول المعنية نصيبها من المسؤولية، ولكن يمكن للمفوضية أن تؤدي دوراً داعماً وحفّازا من خلال اتباع نهج قائم على الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما يتمشى مع الأطر القانونية وبالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الوطنية. ومن المهم أيضا دعم البلدان التي يعتزم النازحون داخلياً العودة إليها.

١١٠ - وأضاف قائلا إن المفوض السامي لشؤون اللاجئين يشير في تقريره إلى حدوث نزوح في عام ٢٠١٧ من ميانمار إلى بنغلاديش تحول إلى أزمة للاجئين. واعتبر أن هذا النزوح سببه العنف الناجم عن الهجمات الإرهابية التي ارتكبها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان ضد قوات الأمن والمدنيين الأبرياء في ولاية راخين في آب/أغسطس ٢٠١٧. وأعرب عن اهتمام ميانمار الشديد بهؤلاء النازحين، ولا سيما النساء والأطفال.

١١١ - وتابع قائلا إنه منذ توقيع ثلاثة اتفاقات ثنائية مع بنغلاديش، تتخذ ميانمار خطوات استعدادا لعودة النازحين الطوعية والآمنة والكريمة. وتحقيقا لهذه الغاية، وقّعت ميانمار مذكرة تفاهم ثلاثية مع المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بهدف تأمين المساعدة للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إعادة توطين العائدين إلى ولاية راخين وتأهيلهم بسرعة وكفاءة. وذكر أن المفوضية والبرنامج الإنمائي أجريا عقب منحهما إمكانية الوصول اللازمة تقييماتٍ أولية في ٢٣ قرية وثلاث مناطق قروية في آب/أغسطس ٢٠١٨، ثم مرحلة ثانية من التقييمات في ٢٦ قرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقد ساعدت هذه التقييمات على تحديد المبادرات المجتمعية التي يمكن أن تدعم الحكومة فيما تبذله من جهود لتحسين حياة جميع السكان المتضررين وبناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي بين جميع الطوائف.

١١٢ - ومضى يقول إنه تم اتخاذ قرارات بشأن الجدول الزمني والإجراءات المتعلقة بالإعادة إلى الوطن في أقرب وقت ممكن في الاجتماع الثالث للفريق العامل المشترك بين ميانمار وبنغلاديش. وسيتم تنفيذ الجولة الأولى من عمليات الإعادة إلى الوطن عن طريق البحر والثانية عن طريق البر. وقد اجتمع الفريق العامل المشترك أيضا مع النازحين لتشجيعهم وإطلاعهم على الأعمال التحضيرية المتعلقة بعودتهم إلى ولاية راخين، تمشيا مع المبدأين المشتركين المتمثلين في الموافقة المستنيرة والعودة الطوعية.

١١٣ - واسترسل قائلا إن ميانمار عاقدة العزم على توفير الظروف التي يمكن فيها لجميع الطوائف أن تعيش في وئام وسلام في ولاية راخين الشمالية. واعتبر أن استمرار التعاون مع المفوضية والبرنامج الإنمائي سيكفل نجاح عملية الإعادة إلى الوطن. ورأى أن أي مبادرة تُتخذ بشأن ولاية راخين يجب أن يتم تناولها من منظورات متعددة الأبعاد ويجب أن تشمل مراعاة مصالح جميع الأشخاص الذين يعيشون في ولاية راخين، ولا سيما المواطنون المنتمون لمجموعات إثنية من قبيل راخين، وثيت، ومرو، ومارامارغي، وديانيت، وكامان. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تتخذ جميع الاحتياطات لكفالة عدم إلحاق الضرر بأي من مجتمعات الشعوب الأصلية في هذه العملية.

١١٤ - وأردف قائلا إن الصديق لا يضحّم المسائل المعقدة، بل يشارك في تعاون بنّاء لإيجاد حلول، تماماً مثلما حدث خلال الاجتماعات الثلاثية غير الرسمية التي عقدتها ميانمار والصين وبنغلادش. ويشكل هذا التعاون، بما في ذلك مع الأمم المتحدة ووكالاتها، جزءا حاسما من السياسة الخارجية لميانمار. وبالمثل، يكتسي التعاون البناء والدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة من قبيل المفوضية والبرنامج الإنمائي نفس القدر من الأهمية، بالنظر إلى أن التنمية هي أحد الأسباب الجذرية للمشاكل في ولاية راخين. وستعمل ميانمار عن كثب مع البرنامج الإنمائي لتنفيذ مشاريع في المنطقة من شأنها الإسهام في تحقيق السلام والتنمية.

١١٥ - واستطرد قائلا إن الجهود الإنمائية الحالية أفضت إلى إيجاد مئات الوظائف والفرص الجديدة من خلال الشراكات التي أقيمت في السنوات الأخيرة بين القطاعين العام والخاص في ولاية راخين. وقد أجري تقييم للتحقق من جدوى إقامة منطقة اقتصادية خاصة جديدة من شأنها أن تجلب المزيد من الوظائف والأعمال إلى المنطقة. وأشار إلى أن الهياكل الأساسية شهدت تحسنا أيضا، مع توسيع نطاق الإمداد بالكهرباء وتشييد طرق وجسور جديدة، بما في ذلك طريق سريع جديد يربط المناطق النائية التي لم يكن الوصول إليها في السابق ممكنا إلا بواسطة القوارب.

١١٦ - وتابع بالقول إن عمل لجنة التحقيق المستقلة، إلى جانب توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، سيصبح نبراسا مهما في التوصل إلى حل للمشاكل التي طال أمدها في ولاية راخين. وستواصل الحكومة بجميع مستوياتها السعي إلى تحقيق المصالحة والسلام والتنمية في ولاية راخين. واختتم كلامه معلناً أن ميانمار مستعدة لمعالجة المشكلة باستخدام جميع التدابير الممكنة بطريقة شاملة وهي قادرة على القيام بذلك، ودعا الدول الأعضاء والمجتمع الدولي للانضمام إلى هذه الجهود.

١١٧ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يشكل معلماً مهما بالنسبة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان نيويورك. وأشار إلى أن النص النهائي يعكس توازنا دقيقا بين النداءات المشروعة الداعية إلى تقاسم المسؤولية على نحو منصف ويمكن التنبؤ به والحدود التي تفرضها الطبيعة الطوعية للاتفاق.

١١٨ - وأضاف قائلا إن البرازيل أثبتت من خلال مشاركتها البنّاءة في عملية الصياغة استعدادها لوضع إطار متين لتقاسم المسؤولية. وقد أصرّ وفد بلده على مراعاة الاحتياجات والأولويات الوطنية على النحو الواجب، وعلى توفير التعاون الإنمائي بالإضافة إلى المساعدة المقدمة بمستوياتها العادية، وألا يكون هذا التعاون خاضعا لشروط. وقد لفتت البرازيل الانتباه إلى دور الحلول التي تقدمها البلدان الثالثة وأبرزت أهمية إدماج اللاجئين في النظم الوطنية، ولا سيما خدمات الصحة والتعليم، فضلاً عن أهمية تعزيز سبل العيش. وأعرب عن ارتياحه بوجه خاص لما تضمنه الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين من أجزاء تتناول الأطفال والمراهقين والشباب، وانعدام الجنسية، والأمن الغذائي والتغذية.

١١٩ - وأوضح أن بعض العناصر الواردة في الاتفاق العالمي تحققت بالفعل في بلده، حيث تتماشى السياسات والممارسات الوطنية تماما مع النهج المعتمدة في النص. فعلى سبيل المثال، أنشأت البرازيل، في سياق نهجها القائم على مشاركة الحكومة بأكملها، لجنةً مشتركة بين الوزارات لتنسيق الاستجابة لتحركات المواطنين الفنزويليين. وتستضيف البرازيل الآن أكثر من ٧٥ ٠٠٠ من طالبي اللجوء والمهاجرين الفنزويليين. وأشار إلى أن مركز الاستقبال على الحدود متعددُ القطاعات، حيث يشمل خدمات التسجيل، والتوثيق، والمساعدة الغذائية، والرعاية الصحية والتلقيح، والدعم النفسي والاجتماعي. ويتمتع جميع طالبي اللجوء والمهاجرين بحرية الوصول إلى أنظمة الصحة والتعليم الوطنية.

١٢٠ - وشدد على أهمية وظيفة الاستعراض الموكلة إلى المنتديات العالمية للاجئين، مما سيتيح إدخال إجراءات لتصحيح المسار حسب الاقتضاء وكفالة فعالية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. واختتم كلامه بالقول إن البرازيل ستواصل مشاركتها في العملية الرامية إلى عقد المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام ٢٠١٩.

١٢١ - **السيد بايجانوفسيل** (كازاخستان): قال إن كازاخستان تدعم المفوضية تماما فيما تبذله من جهود حثيثة في مجال الاستجابة لاحتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن تأييدها اعتماد الاتفاق العالمي، الذي يمثل وثيقةً متوازنة وعملية. وفي حين أن الاتفاق ليس ملزماً قانوناً، فهو يجسد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي ككل وطموحه من أجل تعزيز التعاون والتضامن مع اللاجئين والبلدان المضيفة المتأثرة.

١٢٢ - وأضاف قائلا إن أحد الأهداف الرئيسية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين هو تيسير التوصل إلى حلول دائمة. وفي هذا الصدد، لا تزال العودة الطوعية إلى الوطن، في ظروف آمنة وكريمة، هي الحل المفضل في غالبية حالات اللجوء. وتعلق كازاخستان، بوصفها واحداً من بلدان آسيا الوسطى، أهمية كبرى على تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية للاجئين الأفغان. وتواصل كازاخستان تقديم المساعدة التقنية والإنسانية من أجل تيسير استدامة وسلامة عودتهم والمساعدة في استقرار الحالة في أفغانستان. وتستثمر كازاخستان أكثر من ٥٠ مليون دولار في تعليم الطلاب الأفغان وبناء المدارس والمستشفيات والبنى الأساسية للطرق وتقديم المساعدة الإنسانية لهم. وقد استضافت أستانا في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مؤتمرا إقليميا بشأن موضوع تمكين المرأة في أفغانستان. ومن النتائج العملية التي خلص إليها هذا المؤتمر قرار الحكومة تخصيص منح دراسية إضافية للنساء الأفغانيات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

١٢٣ - واختتم كلامه بالقول إن كازاخستان تقدم أيضا الدعم المالي إلى المفوضية من خلال التبرعات السنوية، وقد زادت مساهماتها في عام ٢٠١٨.

١٢٤ - **السيد تيفو** (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده، شأنه في ذلك شأن وفود أخرى، يساوره قلق إزاء الزيادة الكبيرة في عدد المشردين، التي تعتبر النزاعات المسلحة والاضطهاد والعنف من بين

أسبابها الرئيسية. ويتعين على قادة العالم أن يواصلوا الاستثمار في معالجة مشاكل أساسية ينظر إليها بشكل عام على أنها المحرك الرئيسي للنزوح، ومنها، على سبيل المثال، الفقر والتخلف.

١٢٥ - ورغم التحديات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تواجهها البلدان المضيفة الرئيسية، استمرت حكوماتها ومجتمعاتها في إظهار التضامن والكرم والتمسك بمبادئ الحماية الدولية للاجئين. واستدرك قائلا إن وفد بلده يساوره قلق إزاء عواقب تدفق اللاجئين، التي لا تزال تؤثر بصورة غير متناسبة على البلدان النامية. كما أن الطابع الطويل الأمد لحالات النزوح، والتي يمكن أن تستمر في بعض الحالات سنوات عديدة، هو مسألة أخرى تتطلب اهتماما عاجلا.

١٢٦ - وانتقل إلى مسألة نماذج التمويل، فقال إن موارد التنمية المخصصة لتنفيذ الاتفاق العالمي يتعين أن تكون مصدرا يُضاف إلى المساعدة الإنمائية المنتظمة المقدمة إلى المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، أوصى بقوة بوضع استراتيجيات متدرجة بشأن مسألة صرف الأموال، وإقرانها بآليات لضمان الجودة تكفل إدارة الأموال المخصصة بدقة وتوجيهها إلى الجهات المستفيدة المقصودة. وأعرب عن ثقة جنوب أفريقيا بأن مبادرات البنك الدولي لن تضيف أعباء جديدة إلى عبء الدين الذي تتحمله البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل.

١٢٧ - واسترسل قائلا إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يقوم على النظام الدولي لحماية اللاجئين من خلال التطبيق السليم لأحكام الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين. ويكتسي مبدأ التعاون الدولي في تقاسم عبء استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين أهمية حاسمة في التصدي لتلك التحديات. وفي هذا الصدد، كرر دعم بلده لإعلان نيويورك التاريخي وآلياته والتزامه به، بما في ذلك إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وشدد على أهمية ضمان الاحتفاظ بالطابع القانوني غير الملزم والطوعي الذي يميز تنفيذ ومتابعة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يعد حصيلة لم يتم التوصل إليها بالتفاوض.

١٢٨ - وأضاف قائلا إن جنوب أفريقيا تواصل فتح نقاط الدخول إليها أمام اللاجئين وطالبي اللجوء، وهو يسمح للاجئين بالبقاء في البلد حتى يقرروا العودة إلى بلدانهم الأصلية عندما تصبح الظروف مواتية، ويحق لهم الحصول على خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والمساعدة القانونية وإمكانية اللجوء إلى المحاكم. أما طالبو اللجوء الذين رفضت طلباتهم والمهاجرون غير الشرعيين فهم يعاملون بطريقة إنسانية طوال عملية الإعادة إلى الوطن. واعترف بأن العودة الطوعية ما زالت أفضل حل دائم للاجئين، ودعا شركاء التنمية إلى الاستثمار في العودة الطوعية للاجئين، ولا سيما العودة إلى بلدانهم الأصلية.

١٢٩ - **السيدة أغلادزي** (جورجيا): قالت إن الدول الأعضاء، في عام ٢٠١٥، تعهدت بعدم ترك أحد خلف الركب باعتمادها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واستدركت قائلة إن الارتفاع الحاد في عدد المشردين داخليا واللاجئين منذ ذلك الحين يمثل مأساة شخصية للملايين في جميع أنحاء العالم، ويبرز الحاجة الملحة إلى اتباع نهج أكثر شمولا.

١٣٠ - وتواصل حكومة جورجيا تنفيذ برامج وخطط عمل وطنية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وفي عام ٢٠١٦، اعتمد البرلمان قانونًا لحماية حقوق جميع طالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص الذين ينشدون الحماية الدولية، بما يتماشى مع الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين. ويهدف القانون إلى تعزيز الضمانات الإجرائية في جميع مراحل عملية اللجوء، بما في ذلك ضمان الحقوق والحريات الأساسية لجميع طالبي اللجوء وضمان المعاملة الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٣١ - وأضافت أن الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية في جورجيا تُكفل لهم إقامة آمنة ويحصلون على بدلات الشهرية أثناء إقامتهم، ويستفيد طالبو اللجوء واللاجئون والذين يتمتعون بمركز إنساني من برامج الرعاية الصحية الشاملة ويتمتعون بالحق في التعليم والعمل.

١٣٢ - وتؤكد جورجيا مجدداً التزامها بالتصدي للتشرد الداخلي على الصعيد العالمي أيضاً. ويرحب وفد بلدها بخطة العمل للنهوض بالوقاية والحماية والحلول للأشخاص المشردين داخليا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، التي تم إطلاقها في إطار الذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، ويؤيد اتخاذ مبادرات إضافية بغية زيادة تركيز الاهتمام العالمي على المشردين داخليا.

١٣٣ - وتقوم الحكومة بتنفيذ برامج المساعدة المتعددة من أجل تحسين الظروف المعيشية للمشردين داخليا في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي. ومنذ أوائل التسعينات، قدمت الحكومة حلاً طويل الأجل لمشكلة الإسكان لعدد من الأسر بلغ ٤٠ ٠٠٠ أسرة.

وإضافة لذلك، يتمتع المشردون داخليا بالحق في خصخصة أماكن العيش الممنوحة لهم من قبل الحكومة والاحتفاظ بملكية العقار حتى بعد العودة إلى مواطنهم الأصلية.

١٣٤ - واستدركت قائلة إن الحق الأساسي للمشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى مواطنهم الأصلية بطريقة آمنة وكريمة ما زال مسألة عالقة. وقد تعزز موقف المجتمع الدولي الراسخ تجاه محنة المشردين داخليا واللاجئين في جورجيا بعدد من قرارات وإعلانات الأمم المتحدة، من ذلك قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٧٢ الذي يشدد على ضرورة تلبية الحاجة إلى إعادة جميع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي بصورة مستدامة. واستدركت قائلة إن الاتحاد الروسي، الذي يمارس السيطرة الفعلية على الأراضي الجورجية المحتلة، يواصل تجاهل وإغفال حقهم الأساسي في العودة، بالرغم من النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي.

١٣٥ - وأوضحت أن مسألة التشريد القسري في جورجيا هي أيضاً من بين البنود الأساسية المطروحة على جدول أعمال المشاورات المعقودة في جنيف، بيد أن الاتحاد الروسي وأنظمة الاحتلال التي وضعها يواصل ممارسة التشويش المتعمد على العملية التشاورية عن طريق الابتزاز والانسحاب، ضاربا عرض الحائط في سياق ذلك بحقوق المشردين داخليا واللاجئين، على الرغم من النداءات المستمرة الصادرة عن المشتركين والرئيسين المشاركين خلال تلك المشاورات.

١٣٦ - وانطلاقاً من هذه الخلفية، دعت إلى زيادة اهتمام الدول الأعضاء والمفوض السامي لشؤون اللاجئين من أجل ضمان الحق في عودة جميع المشردين داخليا واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية في جورجيا وفي جميع أنحاء العالم بصورة آمنة وكريمة.

١٣٧ - **السيدة شيفوايلا** (زامبيا) قالت إن بلدها من الموقعين على الوثيقة القانونية الدولية الرئيسية لحماية حقوق اللاجئين وهو يستضيف لاجئين من البلدان المجاورة منذ ستينيات القرن الماضي. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٧، تستمر زامبيا في استقبال لاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يصل معظمهم عبر النقاط الحدودية الواقعة في الجزء الشمالي من زامبيا. وإذا استمر تدفق اللاجئين، تشير التقديرات إلى أن أعداد اللاجئين الذين تستضيفهم زامبيا قد يصل إلى ٠٠٠ ٧٦ لاجئ، بما في ذلك العدد الحالي، بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

١٣٨ - ووجهت نداءً إلى المجتمع الدولي لزيادة التدخلات الرامية إلى المساعدة في منع تحول التدفق المتصاعد للاجئين إلى أزمة إنسانية. وتشير التقديرات إلى أن زامبيا ستحتاج إلى ما يزيد على ٧٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨ وحده لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية بصورة كافية. وقد اتخذت حكومة زامبيا، بدعم من المفوضية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، خطوات لضمان وضع التدابير المناسبة وتهيئة الظروف الملائمة لاستقبال اللاجئين في المجتمعات المحلية المضيفة لهم، من خلال إتاحة سبل الوصول إلى أراضيها، وتهيئة ما يكفي من مراكز الاستقبال ومرافق التسجيل، وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي ومواد الإغاثة الأساسية والخدمات الصحية.

١٣٩ - وإضافة لذلك، أنشأت الحكومة لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات بقيادة وزارة الداخلية، وكلفتها بتنسيق استجابة إنسانية شاملة في البلد في حالات الطوارئ من خلال نهج شامل للمجتمع ككل من أجل تخفيف العبء الواقع على اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، كما سنت قانون اللاجئين رقم ١ لعام ٢٠١٧، الذي يمثل تحولا كبيرا عن قانون سابق صدر في عام ١٩٧٠، ويوسع نطاق حقوق اللاجئين، بما في ذلك اتخاذ خطوات نحو نهج للتسوية. وأضافت أن حكومة بلدها منحت اللاجئين الحق في الملكية وإمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك تيسير الإقامة الدائمة أو التجنس كبديل للمركز القانوني.

١٤٠ - واستطردت قائلة إن زامبيا، بوصفها واحدة من البلدان المختارة لتطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، تواصل التزامها بتعزيز نهج التوطين الذي تتبعه في استضافة اللاجئين، وهو نهج ضروري لتعزيز الاعتماد على الذات وتشجيع التعايش السلمي مع المجتمعات المضيفة.

١٤١ - ويتطلع وفد بلدها إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين الاستجابة الدولية لحركة الأعداد الكبيرة من اللاجئين وحالات اللجوء الممتدة من خلال تعزيز مشاركة الجهات الإنمائية الفاعلة وغيرها من الشركاء. وشددت على الحاجة إلى معالجة الظروف التي تؤدي إلى تفاقم حركات نزوح اللاجئين الكبيرة وكفالة استناد الاستجابة الدولية المتعلقة باللاجئين إلى المبادئ العامة للمسؤولية المشتركة. وختاما قالت إن زامبيا ستواصل توفير الحماية لأولئك الذين يحتاجون إليها، تمشيا مع قوانينها الوطنية وقوانين الاتحاد الأفريقي، فضلا عن اتفاقيات الأمم المتحدة التي تعتبر زامبيا طرفا فيها.

١٤٢ - **السيد أجايي** (نيجيريا): قال إن نيجيريا تأثرت بأزمة اللاجئين العالمية، بوصفها من بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وإضافة لذلك، تواجه نيجيريا مشكلة تتعلق بالمشردين داخليا ترجع إلى العديد من العوامل المسببة، منها الهجمات الإرهابية وتغير المناخ، التي أدت إلى تزاحم الرعاة ومربي قطعان الماشية على الماء والمرعى.

١٤٣ - واستدرك قائلا إن الحكومة تقر بأن مسؤولية الاستجابة لعمليات النزوح هذه تقع على عاتقها في المقام الأول. فالسلطات المحلية هي التي يتعين عليها أن تأخذ زمام المبادرة في التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية والأمنية التي تواجه البلد. ما الشركاء فهم يدعمون الجهود التي تبذلها الحكومة، ولا يحلون محلها؛ وأوضح أن الحكومة تضطلع بدور قيادي في التصدي لتلك التحديات من خلال العديد من المبادرات النابعة من الداخل. ومن بين تلك المبادرات خطة بوخاري التي تستند إلى مبادئ إعادة البناء وإعادة التأهيل وإعادة التوطين وإعادة الإدماج والمصالحة. تسعى خطة بوخاري على وجه التحديد إلى توفير الإغاثة الفورية لسكان المنطقة الشمالية الشرقية؛ وتأهيل المشردين داخليا وإعادة توطينهم؛ ودعم استعادة سبل العيش؛ وتوفير فرص العمل؛ وتأمين المجتمعات المحلية؛ والدفع قدما بتطوير البنى التحتية؛ وتيسير بناء السلام؛ وإحياء الزراعة، التي تعد شريان الحياة في المنطقة الشمالية الشرقية؛ وإنعاش خدمات الرعاية الصحية.

١٤٤ - واسترسل قائلا إن جميع جهود الحكومة الرامية إلى إصلاح أحوال اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في نيجيريا تشمل محورا يركز على الاعتبارات الجنسانية وتتوخى إيلاء أقصى قدر من الاعتبار لحقوق الإنسان للمواطنين النيجيريين وصون كرامتهم واحترامهم، وكذلك مواطنو الدول الأخرى داخل البلد. ويواصل بلده تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حتى في سياق مكافحته للإرهاب. وأضاف في هذا الصدد أن الأطفال في النزاعات المسلحة ينظر إليهم على أنهم ضحايا لا على أنهم أشخاص يخرقون القانون النيجيري، رغم الواقع المؤسف المتمثل في أن جماعة بوكو حرام تستخدمهم أحيانا كمفجرين انتحاريين أو مقاتلين ضد الدولة النيجيرية. وتواصل نيجيريا إيجاد طرق مبتكرة لإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

١٤٥ - إضافة لذلك، تعمل حكومة نيجيريا باستمرار على تطوير وتحسين العلاقات بين المدنيين والعسكريين حتى لا تؤدي جهودها إلى تفاقم محنة ضحايا الإرهاب الأبرياء، بل إلى كفالة احترام حقوق الإنسان للمشردين داخليا وضمان سلامتهم وكرامتهم. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشئ مكتب لحقوق الإنسان في وزارة الدفاع للإبلاغ عن أي انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان يرتكبها العسكريون، ورصدها والتصدي لها، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا.

١٤٦ - وتولي نيجيريا اهتماما لمنع العنف الجنساني وجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في سياق معالجة محنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، وقد شاركت في العديد من المبادرات، بما في ذلك في الحملات الداعية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات وحملة الرجل نصير المرأة (HeForShe). وعلى الصعيد الداخلي أعلنت الحكومة خريطة طريق لمنع العنف الجنساني في منطقة بحيرة تشاد، على الصعيد الداخلي في تموز/يوليه ٢٠١٨ ثم على الصعيد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في برلين وشارك في استضافته كل من ألمانيا والنرويج. وتعتبر خريطة الطريق دعوة إلى العمل لحماية اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً من العنف الجنساني في حالات الطوارئ والحالات الإنسانية.

١٤٧ - وأضاف أن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا على مستوى العالم يرثى لها. واستدرك في ختام كلمته قائلا إن بإمكان المجتمع الدولي أن يغير مجرى الأمور نحو الأفضل، تؤازره في ذلك أحكام الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وما يتسلح به من إرادة سياسية لا تقل في صلابتها عن إرادة حكومة بلده.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.